

مؤتمر ديربان الاستعراضي - جنيف ٢٠٠٩

الفقر والعنصرية

يستهدف التمييز أغلبية الناس الذين يعيشون في الفقر المدقع، ويكون ذلك مبنياً مثلاً على الولادة، الصفة المميزة، البلد الأصلي، والطبقة الاجتماعية، والعرق، واللون، والدين. وأكد المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية سنة ٢٠٠١ على أن الفقر وسوء التنمية والتهميش والإقصاء الاجتماعي والفوارق الاقتصادية تعتبر عوامل ذات صلة بالعنصرية، وتساهم في استمرار المواقف والممارسات العنصرية التي تُنتج بدورها مزيداً من الفقر.

تعتبر الأمم المتحدة الفقر عادة بمثابة 'الحلقة المفرغة' المكونة من مجموعة من العوامل المترابطة والتي يصعب تجاوزها، حيث يصبح من المستحيل لأي إنسان أن يُشبع حاجاته الأساسية وأن يتمتع بما له من حقوق الإنسان.

تمنع بعض المجتمعات أشخاصاً بعينهم من التمتع بحقوقهم، ليس لعدم استطاعتهم القيام بذلك، ولكن بسبب أوضاعهم، وغالباً ما يُعتبر التمييز حاجزاً يمنع بعض المجموعات من ولوج الخدمات الأساسية، ويتعلق الأمر على سبيل المثال بالمهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً والنساء وحاملي فيروس فقدان المناعة المكتسبة وعديمي الجنسية والمعوقين. وتؤدي القوانين والسياسات والممارسات التمييزية إلى حرمان هؤلاء الأشخاص من حق الشغل والحق في السكن اللائق وحق التمتع بصحة جيدة. ويمكن أن يكون للتمييز العرقي ولأصناف أخرى من التمييز تأثيراً مضاعفاً يساهم في تعزيز الإقصاء الاجتماعي ويؤدي إلى نشوب نزاع عنيف في أسوأ الحالات.



امرأة في مخيم للمشردين داخلياً، في شمال كيغو، بجمهورية الكونغو الديمقراطية © IMarie Frechon/MONUC

جهود الأمم المتحدة

اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مطلع التسعينات الفقر المدقع والإقصاء بمثابة انتهاك لكرامة الإنسان، مما سمح خلال السنوات الموالية بتبني عدة مبادرات ساهمت في تطوير مفهوم العلاقة القائمة بين حقوق الأفراد والفقر المدقع.

تعتبر مفوضية حقوق الإنسان الفقر أكثر الظواهر الاجتماعية انتهاكاً لحقوق الإنسان وأشملها، وسابقت لجنة حقوق الإنسان، التي أصبحت مجلس حقوق الإنسان، إلى تعيين خبير مستقل معني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، مكلف بتقييم العلاقة بين التمتع بحقوق الإنسان والفقر المدقع.

لقد ساهمت مؤتمرات القمم التاريخية التي نظمتها الأمم المتحدة خلال التسعينات في إيجاد إجماع دولي حول نظرة مشتركة للتنمية، انبثق عنها الإعلان بشأن الألفية المصادق عليه خلال مؤتمر قمة الألفية سنة ٢٠٠٠. وتعتمد هذه النظرة على الافتراض الذي يعتبر بأن مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، يمثل الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي جعلت من القضاء على الفقر المدقع وعلى الجوع أحد أهدافها الثمانية.

و يُعتبر التقدم المحرز لحدّ الآن، ونحن في منتصف الطريق فيما يخص الأهداف الإنمائية للألفية التي حُدّدت سنة ٢٠١٥ كأجل من أجل بلوغها، تقدماً غير متوازن، حيث سجّلت بعض المناطق تراجعاً في نسبة الفقر، فيما ازدادت الأوضاع سوءاً خاصة بالنسبة للنساء وللأطفال في مناطق أخرى. وتمكّنت الدول التي أحرزت تقدماً من القيام بذلك لأنها تبنت استراتيجيات طويلة الأجل تعكس الطبيعة المتعدّدة الأبعاد للفقر وتنوع الفقراء، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع القومية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تُذكر المقاربة الشاملة لحقوق الإنسان بمسؤولية الدول فيما يخص حماية شعوبها من الفقر والتمييز وإيجاد الظروف المواتية لتحقيق الرفاهية العامة. وتُعتبر مبادئ المشاركة وعدم التمييز والشفافية أهم الأسس التي تسمح للفقراء ولضحايا التمييز بالمساهمة في رسم السياسات التي تضمن لهم حقوقهم وتبحث سبل تعويض الحيف.

حثّ إعلان وبرنامج عمل ديربان الدول على تبني وتطبيق سياسات التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى سدّ الفجوات القائمة في الأوضاع المعيشية لضحايا العنصرية. وفي هذا السياق، يبدو واضحاً أنه ينبغي أن يُنظر إلى التدابير المتخذة للقضاء على جميع أشكال التمييز على أنها مُعزّزة لكل الأطراف وميسّرة للتكامل فيما بينها.

نبذة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

كُلّفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الملحقّة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بشكل منفرد بالنهوض بحقوق الإنسان وب حمايتها. وتملك المفوضية التي يوجد مقرها في جنيف، مكاتب في ٤٠ دولة، ويترأسها المفوض السامي لحقوق الإنسان، وهو منصب أنشأته الجمعية العامة سنة ١٩٩٣ لتنسيق جهود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. تعمل المفوضية بموجب المسؤولية التي أناطها بها المجتمع الدولي لحماية القوانين الدولية لحقوق الإنسان والدفاع عنها. للمزيد من المعلومات، المرجو زيارة الموقع: www.ohchr.org.